

## الفصل الرابع

### الدراسة الميدانية ونتائجها

- المبحث الأول: خطة الدراسة الميدانية ومنهجيتها
- المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

## الفصل الرابع

### الدراسة الميدانية

تمهيد

تقتضي الدراسة العلمية في المجالات الإدارية والاجتماعية وغيرها من المجالات الأخرى أن يتم تحديد السبيل العلمي لكيفية تخطيطها وتنفيذها ومحاورة ومناقشة أهم النتائج التي تم التوصل إليها.

وعليه سيجتاز الباب الرابع من هذه الدراسة الجانب الميداني منها، حيث يوضح إجراءات الدراسة والخطة التي سارت ومقوماتها ومجتمعها والأداة التي اعتمدت عليها، ويشمل أيضاً توضيح الأساليب الإحصائية المستخدمة في عملية الكشف عن العلاقات المختلفة بين المتغيرات التي تناولتها التساؤلات والفرضيات، ومن ثم عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها ومناقشتها في ضوء الأهداف والأسئلة والفرضيات التي تم اعتمادها في الباب الأول، حيث سيتم تقديم وصف لخصائص أفراد عينة الدراسة الشخصية والوظيفية يليها عرض للأبعاد الاقتصادية والقانونية لعينة الدراسة؛ ومن ثم تتم الإجابة على تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها السبعة، وعلى ضوء ذلك يقدم الباحث أهم الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات، وينقسم الفصل الرابع إلى مبحثين، الأول ويتحدث عن خطة الدراسة الميدانية ومنهجيتها، أما الثاني سيتناول عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية.

### المبحث الأول/ خطة الدراسة الميدانية ومنهجيتها

يلخص المبحث الأول إجراءات الدراسة الميدانية في المطلب الأول، ومن ثم التركيز على الأساليب الإحصائية المستخدمة في المطلب الثاني، وأخيراً اختبار الصدق والثبات في المطلب الثالث.

#### المطلب الأول/ إجراءات الدراسة الميدانية.

إن السير وفق منهجية واضحة ومحددة في تناول الأبحاث والدراسات الاجتماعية من القضايا المهمة، نظراً لاختلاف الموضوعات التي يتم بحثها، ومن هذا المنطلق تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من قبل الباحث كون هذا المنهج يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث، إضافة إلى تفسيرها والوقوف على دلائلها، كما أن هذا الأسلوب الرابط بالأبعاد الواقعية كدراسة الأبعاد القانونية والتطبيقية إضافة إلى ما توفره من بيانات مفصلة عن الواقع الفعلي لموضوع الدراسة، وتسير هذه الدراسة وفق المنهجية التالية:

#### أولاً/ عينة ومجتمع الدراسة:

تحديد حجم العينة لغرض تحقيق أهداف الدراسة والحصول على البيانات الأولية اللازمة، فقد تم استهداف استطلاع آراء عينة من التجار وأصحاب الأعمال والمستثمرين في السوق الليبية والذين يمثلون البائعين بالإضافة إلى استطلاع آراء عينة من المستهلكين في السوق الليبية والذين يمثلون المشترين، وبما أنه يمثل مجتمعاً كبيراً وغير محدد تم استخدام العلاقة التالية لتحديد حجم العينة في المجتمعات غير المحددة<sup>571</sup>.

$$n = \frac{p(1-p)}{\left[\frac{E^2}{SD^2}\right]}$$

حيث أن :

$n$  = حجم عينة الدراسة.

$SD$  = الدرجة المعيارية (القيمة الجدولية المقابلة لدرجة الثقة) عند معامل ثقة 95% وهي (1.96).

$P$  = قيمة احتمالية تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، حيث كلما اقتربت قيمة  $p$  من الصفر والواحد

الصحيح كلما صغر حجم العينة، وكلما اقتربت قيمة  $P$  من النصف كلما زاد حجم العينة، وبالتالي تم

اختيار قيمة  $P$  بحيث تماوي 0.5 حتى يضمن الباحث الحصول على أكبر عينة.

$E$  = الحد الأقصى للخطأ المسموح به في تحديد حجم العينة، حيث تم الافتراض أن الحد الأقصى للخطأ

المسموح به يساوي حوالي 0.05 أي تم تحديد (افتراض) القيمة مسبقاً بحيث تساوي 0.05.

وبالتطبيق في المعادلة السابقة فقد بلغ حجم عينة الدراسة (384) للبائعين ومثلهم للمشتريين، وتم اتخاذ

الحيطة والحذر في أن يُفقد عددٌ كبيرٌ من الاستمارات، وبناءً عليه جعلنا حجم العينة (450)، والجدول

التالي يوضح حجم مجتمع وعينة الدراسة وصحائف الاستبيان الموزعة.

جدول رقم (1) يوضح صحائف الاستبيان الموزعة

مجتمع الدراسة	حجم المجتمع	حجم العينة	الاستمارات الموزعة	الاستمارات المستردة	الاستمارات الغير صالحة	الاستمارات الصالحة للتحليل
البائعون	غير محدد	450	450	432	12	420
المشترون	غير محدد	450	450	432	12	420
						% العدد

### ثالثاً: أداة الدراسة:

الأداة التي استخدمت في هذه الدراسة عبارة عن استبيانان مغلقتان بمقياس خماسي، حيث تمت صياغة فقرات الاستبيانين بما ينسجم مع الأسئلة والفرضيات وذلك بعد الأدبيات والدراسات السابقة. وقد احتوت الاستبانة الأولى على اثنين وثلاثين فقرةً خاصةً بالبائعين مقسمةً على الأبعاد القانونية والتطبيقية والاقتصادية للبيع بالعربون، حيث تم تخصيص ستة عشر فقرةً للأبعاد القانونية ومثلها للأبعاد الاقتصادية التطبيقية.

أما الاستبانة الثانية فقد احتوت على اثنين وثلاثين فقرةً موجهةً إلى المشتريين في ليبيا طرابلس، وقسمت إلى ستة عشر فقرةً خاصةً بالأبعاد القانونية وستة عشرة فقرةً للأبعاد الاقتصادية التطبيقية. وقد تم اعتماد الأوزان السمية للإجابة على فقرات هذه الاستبانة بموجب مقياس ليكرت الخماسي حتى يتمكن أفراد العينة من اختيار أحد البدائل المناسبة في الإجابة على الفقرات، وروعي أن تكون الإجابة موزعة على النحو التالي كما هو موضح في الجدول (2):

جدول رقم (2)

أوافق بشدة	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق بشدة
5	4	3	1

المطلب الثاني / الأساليب الإحصائية المستخدمة.

في هذه الدراسة سوف نتناول المقاييس الإحصائية المناسبة والتي نستخدمها كمنهجية لإعدادها من أجل تحقيق أهدافها والتحقق من فرضياتها والإجابة على تساؤلاتها، وقبل أن نبدأ بالتحليل الإحصائي للبيانات المتوفرة والتي نخدم أغراض الدراسة نتعرف على هذه المقاييس ومدى أهميتها كما يلي:

### 1- المتوسط الحسابي Mean :

وهو من مقاييس النزعة المركزية، ويستخدم هذا المقياس للحصول على مؤشرٍ مستقرٍ لا يختلف كثيراً من عينةٍ إلى أخرى، أو عندما يكون الهدف من القيام بالتحليل الإحصائي تقدير معالم المجتمع أو اختبار فرضيات إحصائية، ويتم حسابه بالطريقة التالية:

إذا كانت « $x_1, x_2, x_3, \dots, x_n$ » تمثل قيم لظاهرة فإن المتوسط الحسابي لهذه القيم هو مجموع هذه القيم مقسوماً على عددها ويرمز له بالرمز  $\bar{x}$  أي أن:

$$\bar{x} = \frac{\sum xi}{n}$$

حيث  $n$  تمثل عدد القيم.

### 2- الانحراف المعياري Standard Deviation :

وهو مقياس لتشتت قيم المتغير العشوائي ويفضل استخدامه في الكثير من التطبيقات عن التباين، حيث أنه يستخدم نفس وحدات القياس المستخدمة للمتغير العشوائي ( $X$ )، والانحراف المعياري ماهو إلا الجذر

$$S = \sqrt{\frac{\sum (X_i - \bar{X})^2}{n-1}}$$

التربيعي للتباين ويمكن حسابه كما يلي:

## 3- معامل الاختلاف:

لتحديد مدى تجانس استجابات المبحوثين على فقرات الاستبيان.

$$C.V = \frac{S}{\bar{X}} \times 100$$

حيث أن:

C.V = معامل الاختلاف.

S = الانحراف المعياري.

$\bar{X}$  = المتوسط الحسابي.

## 4- اختبار العينة الأحادية One Sample Test :

يستخدم اختبار العينة الأحادية بشكل S التامس لمقارنة المتوسط المحسوب للمتغير محل الدراسة مع

المتوسط الفرضي المحدد بشكل مسبق.

$$T = \frac{\bar{X} - \mu}{\frac{S}{\sqrt{n}}}$$

$\bar{X}$  : المتوسط المحسوب للمتغير محل الدراسة.

$\mu$  : المتوسط الفرضي للمجتمع المحدد بشكل مسبق.

S : الانحراف المعياري للعينة.

n : حجم العينة.

## 5- معامل ارتباط بيرسون:

وهو يقيس قوة واتجاه العلاقة بين متغيرين، حيث أنه إذا تغير أحدهما في اتجاه معين فإن الثاني يميل إلى التغير في نفس الاتجاه ويكون الارتباط في هذه الحالة ارتباطاً طردياً (موجباً)، أما إذا كان التغير في اتجاه معاكس فإن الارتباط يكون عكسياً (سالماً):

$$r = \frac{\sum xy / n - \bar{x}\bar{y}}{\sqrt{\left(\frac{\sum x^2}{n} - \bar{x}^2\right) \left(\frac{\sum y^2}{n} - \bar{y}^2\right)}}$$

$\bar{x}$  : الوسط الحسابي للمتغير الأول.

$\bar{y}$  : الوسط الحسابي للمتغير الثاني.

n : تمثل عدد القيم.

## 6- اختبار (T) لعينتين مستقلتين:

يستخدم اختبار T لاختبار الفرضية الصفرية، والتي تنص على أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع غير معنوية، حيث يتم حساب قيمة اختبار T بقسمة قيمة العينة على الخطأ المعياري للعينة، وبمقارنة قيمة T المحسوبة بقيمة T الجدولية بدرجة حرية (n-k-1) ومستوى معنوية 0.05، حيث أن n تعني حجم العينة، k تعني عدد المتغيرات المستقلة).

فإذا كانت قيمة T المحسوبة تقع بين (T و -T) الجدولية يتم قبول الفرضية الصفرية، وإن العلاقة

بين المتغير المستقل والمتغير التابع غير معنوية.



أما إذا كانت قيمة  $T$  المحسوبة أكبر من قيمة  $T$  الجدولية أو أقل من قيمة  $(-T)$  الجدولية يتم

رفض الفرضية الصفرية، وإن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع هي علاقة ذات دلالة معنوية عند مستوى المعنوية  $(0.05)$ .

$$t = \frac{\bar{x}_1 - \bar{x}_2}{\sqrt{S_1^2/n_1 + S_2^2/n_2}}$$

$\bar{x}_1$  : الوسط الحسابي للعينة الأولى.

$\bar{x}_2$  : الوسط الحسابي للعينة الثانية.

$S_1^2$  : تباين العينة الأولى.

$S_2^2$  : تباين العينة الثانية.

$n_1$  : عدد أفراد العينة الأولى.

$n_2$  : عدد أفراد العينة الثانية.

7- معامل ألفا كورنباخ Alpha Cornbach

وقد تم استخدام معامل ألفا كورنباخ (Alpha Cornbach) للتحقق من جودة وثبات المقاييس

المستخدمة في الدراسة.

المطلب الثالث/ الصدق والثبات:

أولاً / الدراسة الاستطلاعية:

قام الباحث بإجراء دراسة استطلاعية على عينة مكونة من 40 مفردة وذلك للوصول إلى مقياس واضح ودقيق يبين معرفة الضرر المترتب على العدول عن العيوب وآثاره في تحديد قيمته، للتأكد من وضوح الفقرات والإطلاع على مدى تجاوب المبحوثين مع فقرات الاستمارة وحساب درجتي الصدق والثبات لمقاييس الدراسة وإعادة صياغة بعض الفقرات الغير مفهومة والغير مرغوبة لدى عينة الدراسة والتي رفضوا الإجابة عليها واستبعاد البعض الآخر.

ثانياً/ فحص صدق وثبات وحدات المقياس:

إن صدق المقياس أكثر أهمية من ثباته لأن المقياس الصادق هو ثابتٌ بالنتيجة في النهاية، وهذه العملية هي التي من خلالها يمكن معرفة ما إذا كانت الاختلافات في الدرجات على هذه الأداة القياسية اختلافات حقيقية في الخصائص بين الأفراد والجماعات أو المواقف أم أنها مجرد أخطاء ثابتة وعشوائية، إلا أن حساب الثبات يعد أمراً ضرورياً لزيادة الدقة، فهو يعنى مدى استقرار وثبات وحدة القياس ومدى إمكانية الاعتماد عليها للحصول على بيانات تمثل الواقع تمثيلاً مناسباً.

ثالثاً/ صدق المقياس:

بعد أن تم تطوير استمارة الاستبيان كمرحلة أولى أصبح المقياس جاهزاً للتجريب عن صدق استمارة الاستبيان، وذلك من خلال فحص صدق وحدات القياس الذي يعتمد بدرجة كبيرة على النظرية وذلك لما تقدمه من مفاهيم ومصطلحات علمية والتي يتم الارتكاز عليها في عملية القياس، ومن هنا لا بد من تحديد

التعريفات الإجرائية التي تعكس المفهوم على أرض الواقع، وإذا تم التعرض لخطأ في تحديد التعريف الإجرائي فإن النظرية تساعد في الرجوع عن هذا الخطأ.

ولقياس الصدق توجد مجموعة من الإجراءات التي من خلالها يمكن قياس الصدق وهي: (الصدق الظاهري، صدق المحتوى، صدق المفهوم، الصدق العاملي، الصدق التنبؤي، الصدق التلازمي، الصدق التطابقي، الصدق التجريبي)، حيث تم الاعتماد في هذه الدراسة على نوعين من الصدق وهما الصدق الظاهري والصدق العاملي.

#### رابعاً / الصدق الظاهري:

بعد إعداد مقياس لدراسة معرفة الضرر المترتب على العدول عن العيوب وآثاره في تحديد قيمته في صورته الأولية تم الاعتماد على الصدق الظاهري لقياس فقراته والذي يتم عن طريق التأكد من أن المقياس يقيس بالفعل المقصود منه، حيث يشير الصدق الظاهري إلى أن الأداة تكون صادقة إذا كان مظهرها يشير إلى ارتباطها بصدق المقياس، وذلك للتأكد من أن هذه الأداة ملائمة لجمع البيانات، لذلك فقد تم عرض استمارة الاستبيان على الأستاذ المشرف على هذه الرسالة والذي قام بإبداء ملاحظاته على فقرات هذا المقياس وقد تمت الاستفادة من هذه الملاحظات، وكما تم أيضاً عرض المقياس على نخبة من الأساتذة المتخصصين في مجالات الإحصاء والقانون، وبعد أن تم جمع الآراء والملاحظات التي تكرم بها الأساتذة المتخصصين على فقرات استمارة الاستبيان بعد تحكيمها تم إجراء التعديلات اللازمة سواء بالحذف أو الإضافة في الفقرات حتى تم التوصل إلى المقياس الجيد والذي أعد للتطبيق.

### خامساً/ الصدق العاملي:

يستخدم الصدق العاملي لقياس الارتباط الداخلي بين جوانب الاختبار واستخراج مصفوفة معاملات الارتباط بين أبعاد (محاور) البحث لبيان مدى اتساقها وانسجامها مع بعضها البعض، ولحساب الصدق العاملي لمقياس الدواسة والذي يقيس معرفة الضرر المترتب على العدول عن العربون وآثاره في تحديد قيمته، تم استخدام طريقة الجمع البسيط لمعرفة تشعب الأبعاد والمحاور (العوامل) مع المقياس الكلي (العامل العام) وذلك عن طريق الخطوات التالية:

1. استخراج مصفوفة الارتباط بين الأبعاد.
  2. استخراج مجموع الأعمدة.
  3. جمع مجموع الأعمدة.
  4. إيجاد الجذر التربيعي لمجموع الأعمدة.
  5. قسمة مجموع كل عمود على الجذر التربيعي.
- ناتج القسمة هو تشعب كل بُعد بالعامل العام، ويشترط أن يكون مجموع تشعبات العوامل أو الأبعاد بالعامل العام يساوي نفس قيمة الجذر التربيعي.

جدول (3) يوضح درجات الارتباط بين أبعاد المقياس محل الدراسة

الأبعاد	الأبعاد القانونية	الأبعاد التطبيقية والاقتصادية
الأبعاد القانونية	1	0.714
الأبعاد التطبيقية والاقتصادية	0.714	1
المجموع	1.714	1.714

مجموع الأعمدة هو:  $3.428 = 1.714 + 1.714$

الجذر التربيعي لمجموع الأعمدة المستخرجة =  $1.852$

قسمة مجموع كل عمود على الجذر التربيعي، فيصبح تشبع كل بعد بالعامل العام (المقياس الكلي)

على النحو الموضح بالجدول رقم (4):

جدول (4) تشبع كل بعد بالعامل العام (المقياس الكلي)

التشبع	المجموع	البعد (المحور)
0.926	1.714	الأبعاد القانونية
0.926	1.714	الأبعاد التطبيقية والاقتصادية
1.852	3.428	المقياس الكلي

ويتبين من نتائج الجدول رقم (4) أن درجات تشبع العوامل (الأبعاد) بالعامل العام (1.852)

وهو نفسه الجذر التربيعي لمجموع الأعمدة المستخرجة.

سادساً/ الثبات:

ثم قام الباحث بعد ذلك باختبار مدى مصداقية وثبات المقاييس المستخدمة في الاستبيان، وقد تم

استخدام معامل ألفا كورنباخ Alpha Cornbach للتحقق من جودة وثبات المقاييس المستخدمة في

الدراسة، وذلك من خلال منظومة التحليل الإحصائي "SPSS" حيث تكون قيمة معامل ألفا كورنباخ بين

(0) و (1)، وهو يبين درجة الارتباط الداخلي بين إجابات عناصر العينة، فعندما تكون قيمته صفر فإن

ذلك يدل على عدم وجود ارتباط بين الإجابات، أما إذا كانت قيمته واحد فإن ذلك يدل على أن

الإجابات مرتبطة مع بعضها البعض ارتباطاً تاماً، وتعتبر القيمة المقبولة لمعامل ألفا كورنباخ هي 0.60

(60%) فأكثر.

علماً بأن معامل الثبات ألفا يمكن حسابه من خلال المعادلة التالية:

$$\alpha = \frac{N * P}{1 + P(N - 1)}$$

حيث أن:

N : تمثل عدد الجمل أو الأسئلة (Items).

P : تمثل متوسط الارتباطات الداخلية بين الجمل أو الأسئلة.

1- بالنسبة إلى عينة البائع:

جدول رقم (5) يبين نتائج اختبار ألفا كورنباخ للثبات في هذه الدراسة للأسئلة المتضمنة في

صحيفة الاستبيان والموزعة على أفراد العينة (البائعين)، والتي تمثل 16 فقرة تقيس آراء المبحوثين (البائعين)

حول الأبعاد القانونية كأحد الأبعاد المنظمة لعملية البيع بالعربون لمعرفة الضرر المترتب على العدول عن

العربون وآثاره في تحديد قيمته، فكانت قيمة ألفا كورنباخ "0.853" وهذه القيمة عالية تدل على وجود

ارتباط قوي بين إجابات أفراد العينة لهذه العنوت (الأسئلة)، كما نلاحظ أن جميع معاملات ألفا كورنباخ

المحتسبة في حالة حذف أي سؤال على حدة أقل من قيمة اختبار ألفا كورنباخ العام، وهذا يدل على أن

جميع أسئلة الاستبيان الخاصة بمحور الأبعاد القانونية كأحد الأبعاد المنظمة لعملية البيع بالعربون مهمة

وحذف أي سؤال منها سوف يؤثر سلباً على ثبات المقياس، حيث ستخفض قيمة اختبار ألفا كورنباخ العام

وتصبح نفس القيمة الموجودة أمام السؤال المحذوف (العمود -3- في جدول -5-)، وبذلك يمكن الاعتماد

على مجموعة الأسئلة بأكملها والمكونة من 16 سؤال دون حذف أي سؤال منها للوصول إلى نتائج جيدة.

جدول رقم (5) اختبار الثبات لمقياس الأبعاد القانونية كأحد الأبعاد المنظمة لعملية البيع بالعربون باستخدام معامل ألفا كورنباخ.

تسلسل	الفقرات	قيمة معامل الثبات في حالة حذف الفقرة المقابلة
1	معرفتي وخبرتي العملية والعلمية في النواحي القانونية للبيع بالعربون تعتبر جيدة	0.822
2	قلة معرفتي ودرايتي بأهمية العربون تمثل سبب رئيسي للعدول (الرجوع) عن التعاقد بشكل إرادي دون الرجوع للطرف الثاني	0.817
3	اعتقد أن استرجاع العربون شرط واجب على البائع عند عدول المشتري بشكل إرادي بدون سبب قاهر	0.815
4	عدول (الرجوع) المشتري عن المضي في إجراءات التعاقد ممكن وفي أي وقت بعد التعاقد	0.835
5	من الممكن للبائع الرجوع عن التعاقد وإرجاع قيمة العربون في أي وقت وبشكل إرادي	0.821
6	اعتقد أن محاليد الضرر الناشئ من العدول (الرجوع) على كلا الطرفين مهم لخصب أي مشاكل مستقبلية تنشأ عن التعاقد	0.831
7	اعتقد أن دفع العربون يوفّر حرية أكبر للبائع للتراجع عن إتمام الصفقة	0.846
8	دفع العربون عند التعاقد يعتبر بمثابة تأكيد لتنفيذ العقد	0.844
9	هناك قصور في القاعدة القانونية في القانون الليبي فيما يتعلق بالعدول (الرجوع) عن التعاقد بالعربون فيما يخص الطرفين	0.831
10	من المهم إدراج فقرة في القانون الليبي لتحديد آلية احتساب الضرر الناتج عن العدول عن التعاقد بالعربون من قبل الأطراف	0.847
11	من المهم إدراج نص أو مادة جديدة في القانون مشروط بتحديد زمن محدد حتى فيه لأي من الطرفين العدول (الرجوع)	0.768
12	على البائع عند عدوله (رجوعه) عن التعاقد أن يرفع قيمة العربون ومثلها أيضا	0.776
13	على المشتري عند عدوله (رجوعه) عن التعاقد أن يخسر قيمة العربون المدفوع	0.771
14	دفع العربون عند التعاقد يعطي فرصة للتوصل من الالتزام نحو إتمام العقد	0.766
15	من المهم إدراج الأدلة الشرعية والدينية الإسلامية في التعامل بالعربون في القانون الليبي	0.786

0.749	من الضروري إعطاء سلطة أوسع للقضاء لتحديد حجم الضرر وتقدير قيمة التعويض الناتج من جراء العدول (الرجوع)	16
قيمة معامل الثبات ألفا كورنباخ (85.3%) لمقياس الأبعاد القانونية وعدد فقراته 16 فقرة		

أما جدول رقم (6) يبين نتائج اختبار ألفا كورنباخ للثبات في هذه الدراسة للأسئلة المتضمنة في صحيفة الاستبيان والموزعة على أفراد العينة (الباعين) والتي تمثل 16 فقرة تقيس آراء المبحوثين (الباعين) حول الأبعاد التطبيقية والاقتصادية كأحد الأبعاد المنظمة لعملية البيع بالعربون لمعرفة الضرر المترتب على العدول عن العربون وآثاره في تحديد قيمته، فكانت قيمة ألفا كورنباخ "0.862" وهذه القيمة عالية تدل على وجود ارتباط قوي بين إجابات أفراد العينة لهذه الفقرات (الأسئلة)، كما نلاحظ أن جميع معاملات ألفا كورنباخ المحتسبة في حالة حذف أي سؤال على حدة أقل من قيمة اختبار ألفا كورنباخ العام، وهذا يدل على أن جميع أسئلة الاستبيان الخاصة بمحور الأبعاد التطبيقية والاقتصادية كأحد الأبعاد المنظمة لعملية البيع بالعربون مهمة وحذف أي سؤال منها سوف يؤثر سلباً على ثبات المقياس، حيث ستخفض قيمة اختبار ألفا كورنباخ العام وتصبح نفس القيمة الموجودة أمام السؤال المحذوف (العمود -3- في جدول -6-)، وبذلك يمكن الاعتماد على مجموعة الأسئلة بأكملها والمكونة من 16 سؤال دون حذف أي سؤال منها للوصول إلى نتائج جيدة.

جدول (6) اختبار الثبات لمقياس الأبعاد التطبيقية والاقتصادية كأحد الأبعاد المنظمة لعملية البيع بالعربون باستخدام معامل ألفا كورنباخ

تسلسل	الفقرات	قيمة معامل الثبات في حالة حذف الفقرة المقابلة
1	حجم التعامل بنظام البيع بالعربون في ليبيا شائع بشكل كبير	.841
2	دفع العربون من قبل المشتري مهم ويؤدي في أغلب الأحيان إلى إنحاز البيع	.836



.835	اعتقد أن الضرر في العدول (الرجوع) يلحق بشكل أكبر بالبائع	3
.835	الاعتماد على نظام التعاقد بالعربون أثبت حسن أدائه في التعامل به في إبرام العقود	4
.843	أرى من الضروري احتساب نسبة الضرر عند استحقاق العربون من المشتري في حالة نكوله (رجوعه) عن إكمال تنفيذ العقد	5
.840	اعتقد في حالة عدول (رجوع) المشتري عن التعاقد وحسب المادة المتفق عليها تكون قيمة العربون أقل من حجم الضرر على البائع أحيانا	6
.837	اعتقد أنه من حق البائع في المطالبة بقيمة الضرر الناتج من عدول (رجوع) المشتري عن إكمال إجراءات التعاقد في حالة تجاوز الضرر المادي قيمة العربون المستلم عند التعاقد من المشتري	7
.835	أعتقد أن حجم الضرر الناتج على البائع بسبب عدول المشتري عن إكمال إجراءات التعاقد لإراديا يتم احتسابها ك مبلغ مضاف على قيمة العربون ووفق آلية محددة ومثبتة	8
.839	أعتقد أنه يجوز للبائع قانونا المطالبة بأكثر من قيمة العربون لجبر الضرر في حالة رجوع المشتري عن التعاقد	9
.840	أعتقد أنه يجوز للمشتري قانونا المطالبة بأكثر من قيمة العربون ومثله لجبر الضرر في حالة رجوع البائع عن التعاقد	10
.833	من الممكن للمشتري المتعاقد المطالبة باسترجاع قيمة العربون من البائع بحجة عدم وجود ضرر لحق بالبائع من جراء العدول	11
.836	من الممكن للبائع ترجيع قيمة العربون فقط للمشتري دون مثله وذلك لعدم وجود ضرر	12
.833	أعتقد أنه للمشتري المتعاقد المطالبة باسترجاع قيمة العربون بشكل جزئي من البائع عندما يكون الضرر أقل من قيمة العربون	13
.833	أعتقد أنه للبائع ترجيع العربون وجزء من مثله عندما يكون الضرر لا يصل إلى قيمة العربون كاملة	14
.829	أوافق على أن يكون من الضروري هناك ضرر قد حصل لكي تخسر قيمة العربون المدفوع	15
.829	أعتقد أن الفترة الزمنية التي يجب منحها فرصة لعملية إتمام التعاقد تمثل عامل أساسي في مدى قدر الناتج من عدول أحد طرفي التعاقد	16

قيمة معامل الثبات ألفا كورنباخ (86.2%) لمقياس الأبعاد التطبيقية والاقتصادية وعدد فقراته 16 فقرة

جدول (7) درجة مأمونية وحدة القياس (ألفا كورنباخ) للمقياس الكلي وأبعاده.

الأبعاد	عدد العبارات	ألفا كورنباخ
الأبعاد القانونية لنظم البيع بالعربون	16	0.853
الأبعاد التطبيقية والاقتصادية لنظم البيع بالعربون	16	0.862
المقياس الكلي	32	0.876

ومن نتائج اختبار ألفا كورنباخ للثبات في هذه الدراسة للأسئلة المتضمنة في صحيفة الاستبيان والموزعة على عناصر العينة (المائتين)، يتضح من نتائج قياس ثبات المقياس الكلي في جدول (7) أنه يتمتع بدرجة ثبات عالية، حيث تصل إلى 87.6%.

2- بالنسبة إلى عينة المشتري

جدول رقم (8) يبين نتائج اختبار ألفا كورنباخ للثبات في هذه الدراسة للأسئلة المتضمنة في

صحيفة الاستبيان والموزعة على أفراد العينة (المشتريين) والتي تمثل 16 فقرة تقيس آراء المبحوثين (المشتريين)

حول الأبعاد القانونية كأحد الأبعاد المنظمة لعملية البيع بالعربون لمعرفة الضرر المترتب على العدول عن

العربون وآثاره في تحديد قيمته، فكانت قيمة ألفا كورنباخ "0.828" وهذه القيمة عالية وتدل على وجود

ارتباط قوي بين إجابات أفراد العينة لهذه الفقرات (الأسئلة)، كما نلاحظ أن جميع معاملات ألفا كورنباخ

المحتسبة في حالة حذف أي سؤال على حدة أقل من قيمة اختبار ألفا كورنباخ العام وهذا يدل على أن

جميع أسئلة الاستبيان الخاصة بمحور الأبعاد القانونية كأحد الأبعاد المنظمة لعملية البيع بالعربون مهمة

وحذف أي سؤال منها سوف يؤثر سلباً على ثبات المقياس، حيث ستخفض قيمة اختبار ألفا كورنباخ العام

وتصبح نفس القيمة الموجودة أمام السؤال المحذوف (العمود -3- في جدول-8-)، وبذلك يمكن الاعتماد

على مجموعة الأسئلة بأكملها والمكونة من 16 سؤال دون حذف أي سؤال منها للوصول إلى نتائج جيدة.

جدول (8) اختيار الثبات لمقياس الأبعاد القانونية كأحد الأبعاد المنظمة لعملية البيع بالعربون باستخدام معامل ألفا كورنباخ.

تسلسل	الفقرات	قيمة معامل الثبات في حالة حذف الفقرة المقابلة
1	معرفتي وخبرتي العملية والعلمية في النواحي القانونية للبيع بالعربون تعتبر جيدة	0.768
2	غاية معرفتي ودرايتي بأهمية العربون تمثل سبب رئيسي للعدول (الرجوع) عن التعاقد بشكل إرادي دون الرجوع للطرف الثاني	0.776
3	أعتقد أن استرجاع العربون شرط واجب على البائع عند عدول المشتري بشكل إرادي بدون سبب قاهر	0.771
4	عدول (رجوع) المشتري عن المضي في إجراءات التعاقد ممكن وفي أي وقت بعد التعاقد	0.766
5	من الممكن للبائع الرجوع عن التعاقد وإرجاع قيمة العربون في أي وقت وبشكل إرادي	0.786
6	أعتقد أن تحديد الضرر الناشئ من العدول (الرجوع) على كلا الطرفين مهم لتجنب أي مشاكل مستقبلية تنشأ عن التعاقد	0.749
7	أعتقد أن دفع العربون يوفر حرية أكبر للبائع للتراجع عن إتمام الصفقة	0.774
8	دفع العربون عند التعاقد يعتبر بمثابة تأكيد لتنفيذ العقد	0.764
9	هناك قصور في القاعدة القانونية في القانون الليبي فيما يتعلق بالعدول (الرجوع) عن التعاقد بالعربون فيما يخص الطرفين	0.760
10	من المهم إدراج فقرة في القانون الليبي لتحديد آلية احتساب الضرر الناتج عن العدول عن التعاقد بالعربون من قبل الأطراف	0.768
11	من المهم إدراج نص أو مادة جديدة في القانون تشترط تحديد زمن محدد يحق فيه لأي الطرفين العدول (الرجوع)	0.786
12	على البائع عند عدوله (رجوعه) عن التعاقد يرجع قيمة العربون ومثلها أيضا	0.798
13	على المشتري عند عدوله (رجوعه) عن التعاقد يخسر قيمة العربون المدفوع	0.798

0.805	دفع العربون عند التعاقد يعطي فرصة للتوصل من الالتزام نحو إتمام العقد	14
0.818	من المهم إدراج الأدلة الشرعية والدينية الإسلامية في التعامل بالعربون في القانون الليبي	15
0.802	من الضروري إعطاء سلطة أوسع للقضاء لتحديد حجم الضرر وتقدير قيمة التعويض الناتج من جراء العدول (الرجوع)	16
قيمة معامل الثبات ألفا كورنباخ (82.8%) لمقياس الأبعاد القانونية وعدد فقراته 16 فقرة		

أما جدول رقم (9) يبين نتائج اختبار ألفا كورنباخ للثبات في هذه الدراسة للأسئلة المتضمنة في صحيفة الاستبيان والموزعة على أفراد العينة (المشترين) والتي تمثل 16 فقرة تقيس آراء المبحوثين (المشترين) حول الأبعاد التطبيقية والاقتصادية كأحد الأبعاد المنظمة لعملية البيع بالعربون لمعرفة الضرر المترتب على العدول عن العربون وأثاره في تحديد قيمته، فكانت قيمة ألفا كورنباخ "0.820" وهذه القيمة عالية وتدل على وجود ارتباط قوي بين إجابات أفراد العينة لهذه الفقرات (الأسئلة)، كما نلاحظ أن جميع معاملات ألفا كورنباخ المحتسبة في حالة حذف أي سؤال على حدة أقل من قيمة اختبار ألفا كورنباخ العام، وهذا يدل على أن جميع أسئلة الاستبيان الخاصة بمحور الأبعاد التطبيقية والاقتصادية كأحد الأبعاد المنظمة لعملية البيع بالعربون مهمة وحذف أي سؤال منها سوف يؤثر سلباً على ثبات المقياس، حيث ستنخفض قيمة اختبار ألفا كورنباخ العام وتصبح نفس القيمة الموجودة أمام السؤال المخوف (العمود -3- في جدول -9-)، وبذلك يمكن الاعتماد على مجموعة الأسئلة بأكملها والمكونة من 16 سؤال دون حذف أي سؤال منها للوصول إلى نتائج جيدة.

جدول (9) اختبار الثبات لمقياس الأبعاد التطبيقية والاقتصادية كأحد الأبعاد المنظمة لعملية البيع بالعربون باستخدام معامل ألفا كورنباخ.

تسلسل	الفقرات	قيمة معامل الثبات في حالة حذف الفقرة المقابلة
1	حجم التعامل بنظام البيع بالعربون في ليبيا شائع بشكل كبير	.741
2	دفع العربون من قبل المشتري مهم ويؤدي في أغلب الأحيان إلى إنجاز البيع	.723
3	أعتقد أن الضرر في العدول (الرجوع) يلحق بشكل أكبر بالبائع	.735
4	الاعتماد على نظام التعاقد بالعربون أثبت حسن أدائه في التعامل به في إبرام العقود	.705
5	أرى من الضروري احتساب نسبة الضرر عند استحقاق العربون من المشتري في حالة نكوله (رجوعه) عن إكمال تنفيذ العقد	.747
6	أعتقد في حالة عدول (رجوع) المشتري عن التعاقد وحسب المدة المتفق عليها تكون قيمة العربون أقل من حجم الضرر على البائع أحيانا	.720
7	أعتقد أنه من حق البائع في المطالبة بقيمة الضرر الناتج من عدول (رجوع) المشتري عن إكمال إجراءات التعاقد في حالة تجاوز الضرر المادي قيمة العربون المسلم عند التعاقد من المشتري	.734
8	أعتقد أن حجم الضرر الناتج على البائع بسبب عدول المشتري عن إكمال إجراءات التعاقد إراديا يتم احتسابها ك مبلغ مضاف على قيمة العربون ووفق آلية محددة ومثبتة	.731
9	أعتقد انه يجوز للبائع قانونا المطالبة بأكثر من قيمة العربون لجزء الضرر في حالة رجوع المشتري عن التعاقد	.732
10	أعتقد أنه يجوز للمشتري قانونا المطالبة بأكثر من قيمة العربون ومثله لجزء الضرر في حالة رجوع البائع عن التعاقد	.740
11	من الممكن للمشتري المتعاقد المطالبة باسترجاع قيمة العربون من البائع بحجة عدم وجود ضرر لحق بالبائع من جراء العدول	.803
12	من الممكن للبائع ترجيع قيمة العربون فقط للمشتري دون مثله وذلك لعدم وجود ضرر	.736
13	أعتقد أنه للمشتري المتعاقد المطالبة باسترجاع قيمة العربون بشكل جزئي من البائع عندما يكون الضرر أقل من قيمة العربون	.811

733	أعتقد أنه للبايع ترجيح العربون وجزء من مثله عندما يكون الضرر لا يصل إلى قيمة العربون كاملة	14
729	أوافق على أن يكون من الضروري هناك ضرر قد حصل لكي تخسر قيمة العربون المدفوع	15
709	أعتقد أن الفترة الزمنية التي يجب منحها فرصة لعملية إتمام التعاقد تمثل عامل أساسي في مدى قدر الناتج من عدول أحد طرفي التعاقد	16
قيمة معامل الثبات ألفا كورنباخ (82.0%) لمقياس الأبعاد التطبيقية والاقتصادية وعدد فقراته 16 فقرة		

جدول (10) درجة مأمونية وحدة القياس (ألفا كورنباخ) للمقياس الكلي وأبعاده.

الأبعاد	عدد العبارات	ألفا كورنباخ
الأبعاد القانونية لنظم البيع بالعربون	16	0.828
الأبعاد التطبيقية والاقتصادية لنظم البيع بالعربون	16	0.820
المقياس الكلي	32	0.831

ومن نتائج اختبار ألفا كورنباخ للثبات في هذه الدراسة للأسئلة المتضمنة في صحيفة الاستبيان

والموزعة على عناصر العينة (المشترين)، يتضح من نتائج قياس ثبات المقياس الكلي في جدول (10) أنه

يتمتع بدرجة ثبات عالية، حيث تصل إلى 83.1%.

## المبحث الثاني / عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

المطلب الأول / تحليل الخصائص والبيانات الشخصية والتنظيمية لعينة الدراسة:

أولاً/ تحليل بيانات الاستبيان الخاص بصاحب النشاط الاقتصادي (البائع):

### البيانات الشخصية.

1- الجنس:

جدول (1) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	العدد	%
ذكور	378	90.0
إناث	42	10.0
المجموع	420	100

شكل رقم (1) توزيع عينة الدراسة بحسب النوع



يهدف الباحث في هذه الرسالة إلى معرفة الضرر المترتب على العدول عن العربون وأثاره في تحديد

قيمته، ولمعرفة ذلك تم استطلاع آراء عينة من التجار وأصحاب الأعمال والمستثمرين في السوق اللبية

والذين يمثلون البائعين لذا تضمنت العينة ذكوراً وإناثاً، وبيانات الجدول رقم (11) والشكل رقم (1) يوضحان ذلك حيث يلاحظ أن النسبة الأكبر من العينة كانت من الذكور حيث بلغت 90% بين أفراد العينة، بينما بلغت نسبة الإناث 10% بين أفراد العينة.

## 2- نوع العمل:

جدول (12) يوضح توزيع أفراد العينة حسب نوع العمل

نوع العمل	العدد	%
خاص	357	85.0
عام	63	15.0
المجموع	420	100

شكل رقم (2) توزيع عينة الدراسة بحسب نوع العمل



تم سؤال أفراد عينة البائعين (التجار وأصحاب الأعمال والمستثمرين في السوق الليبية) عن نوع

العمل الذي يعملون به وعن كونه عملاً خاصاً أو عاماً، وبيانات الجدول رقم (12) والشكل رقم (2)



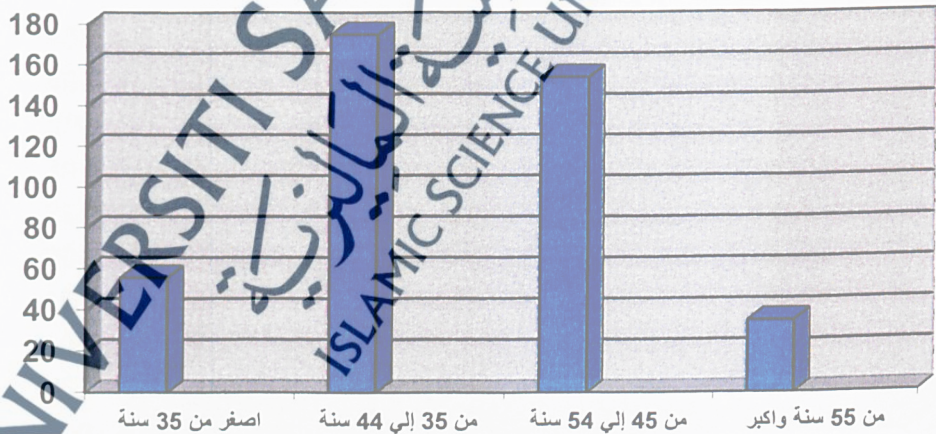
يوضحان ذلك حيث يلاحظ أن النسبة الأكبر من عينة البائعين (أصحاب النشاط الاقتصادي) أصحاب عمل خاص حيث بلغت نسبتهم 85% من أفراد العينة، بينما نجد أن نسبة 15% من العينة أصحاب عمل عام.

### 3- العمر:

جدول (13) يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	العدد	%
أصغر من 35 سنة	56	13.3
من 35 إلى 44 سنة	175	41.7
من 45 إلى 54 سنة	154	36.7
من 55 سنة وأكبر	35	8.3
المجموع	420	100

شكل رقم (3) توزيع عينة الدراسة بحسب العمر



تضمنت عينة البائعين (التجار وأصحاب الأعمال والمستثمرين في السوق الليلية) أعماراً مختلفة،

وبيانات الجدول رقم (13) والشكل رقم (3) يوضحان ذلك حيث يلاحظ أن النسبة الأكبر من العينة

كانت لأصحاب فئة العمر من (35 إلى 44 سنة) حيث بلغت 41.7% من أفراد العينة، يلي ذلك

أصحاب فئة العمر من (45 إلى 54 سنة) حيث بلغت نسبتهم 36.7% من أفراد العينة، يلي ذلك أصحاب الفئة العمرية (أصغر من 35 سنة) حيث بلغت نسبتهم 13.3% من أفراد العينة، وأخيراً نجد أن أقل نسبة بين أفراد العينة كانت للبائعين أصحاب فئة العمر (من 55 سنة وأكبر) حيث بلغت نسبتهم 8.3% من أفراد العينة.

#### 4- هل تعرف الغاية الرئيسية من دفع العربون

جدول (14) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الغاية الرئيسية من دفع العربون

الغاية الرئيسية من دفع العربون	العدد	%
نعم	420	100
لا	0	0.0
المجموع	420	100

شكل رقم (4) توزيع عينة الدراسة بحسب الغاية الرئيسية من دفع العربون



تم سؤال أفراد عينة البائعين (التجار وأصحاب الأعمال والمستثمرين في السوق الليبية) هل يعرفون

الغاية الرئيسية من دفع العربون، وبيانات الجدول رقم (14) والشكل رقم (4) يوضحان ذلك حيث يلاحظ

أن جميع أفراد العينة بنسبة 100% يعرفون الغاية الرئيسية من دفع العربون.

ثانياً/ تحليل بيانات الاستبيان الخاص بالمستهلك (المشترى):

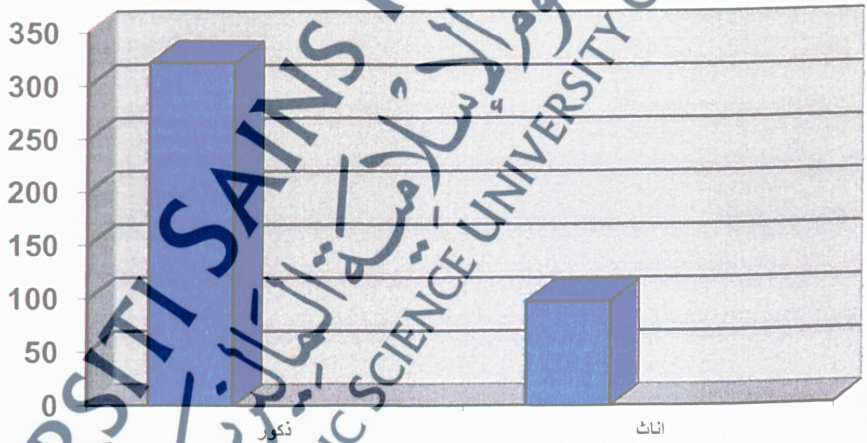
البيانات الشخصية:

1- الجنس:

جدول (15) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	العدد	%
ذكور	322	76.7
إناث	98	23.3
المجموع	420	100

شكل رقم (5) توزيع عينة الدراسة بحسب النوع



يهدف الباحث في هذه الرسالة إلى معرفة الظن المترتب على العدول عن العربون وآثاره في تحديد

قيمته، ولمعرفة ذلك تم استطلاع آراء عينة من المستهلكين في السوق الليبية والذين يمثلون المشترين لذا

تضمنت العينة ذكوراً وإناثاً، وبيانات الجدول رقم (15) والشكل رقم (5) يوضحان ذلك حيث يلاحظ أن

النسبة الأكبر من العينة كانت من الذكور حيث بلغت 76.7% بين أفراد العينة، بينما بلغت نسبة الإناث

23.3% بين أفراد العينة.

## 2- نوع العمل:

جدول (16) يوضح توزيع أفراد العينة حسب نوع العمل

نوع العمل	العدد	%
خاص	308	73.3
عام	112	26.7
المجموع	420	100

شكل رقم (6) توزيع عينة الدراسة بحسب نوع العمل



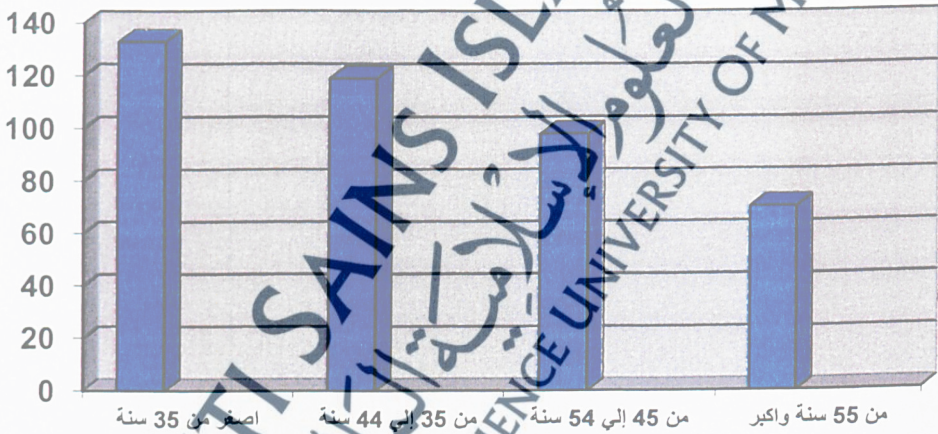
تم سؤال أفراد عينة المشتريين (المستهلكين في السوق اللبية) عن نوع العمل الذي يعملون به من كونه عملاً خاصاً أو عاماً، وبيانات الجدول رقم (16) والشكل رقم (6) يوضحان ذلك حيث يلاحظ أن النسبة الأكبر من عينة المشتريين (المستهلكين) يعملون بعملٍ خاص حيث بلغت نسبتهم 73.3% بين أفراد العينة، بينما نجد أن نسبة 26.7% من العينة يعملون بعملٍ عام.

## 3- العمر:

جدول (17) يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	العدد	%
اصغر من 35 سنة	133	31.7
من 35 إلى 44 سنة	119	28.3
من 45 إلى 54 سنة	98	23.3
من 55 سنة وأكبر	70	16.7
المجموع	420	100

شكل رقم (7) توزيع عينة الدراسة بحسب العمر



تضمنت عينة المشتريين (المستهلكين في السوق اللبية) أعماراً مختلفة، وبيانات الجدول رقم (17)

والشكل رقم (7) يوضحان ذلك حيث يلاحظ أن النسبة الأكبر من العينة كانت لأصحاب فئة العمر

(أصغر من 35 سنة) حيث بلغت 31.7% بين أفراد العينة، يلي ذلك أصحاب فئة العمر (من 35 إلى

44 سنة) حيث بلغت نسبتهم 28.3% من أفراد العينة، يأتي بعد ذلك أصحاب الفئة العمرية (من 45

إلى 54 سنة) حيث بلغت نسبتهم 23.3% من أفراد العينة، وأخيراً نجد أن أقل نسبة بين أفراد العينة كانت للمشتريين أصحاب الفئة العمرية (من 55 سنة وأكبر) حيث بلغت نسبتهم 16.7% من أفراد العينة.

#### 4- هل تعرفوا الغاية الرئيسية من دفع العربون:

جدول (18) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الغاية الرئيسية من دفع العربون

الغاية الرئيسية من دفع العربون	العدد	%
نعم	399	95.0
لا	21	5.0
المجموع	420	100

شكل رقم (8) توزيع عينة الدراسة بحسب الغاية الرئيسية من دفع العربون



تم سؤال أفراد عينة المشتريين (المستهلكين في السوق الليبية) هل يعرفون الغاية الرئيسية من دفع

العربون، وبيانات الجدول رقم (18) والشكل رقم (8) يوضحان ذلك حيث يلاحظ أن النسبة الأكبر من

عينة المشتريين (المستهلكين) يعرفون الغاية الرئيسية من دفع العربون حيث بلغت نسبتهم 95% من أفراد

العينة، بينما نجد أن نسبة 5% من العينة لا يعرفون الغاية الرئيسية من دفع العربون.

المطلب الثاني/ تحليل المتغير الواحد:

أولاً/ الأبعاد المنظمة لعملية البيع بالعربون حسب عينة البائعين (التجار وأصحاب الأعمال والمستثمرين في السوق الليبية):

1- الأبعاد القانونية لنظم البيع بالعربون:

جدول رقم (1-19) التوصيف الإحصائي للفقرات الخاصة بالأبعاد القانونية لنظم البيع بالعربون

معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
44.90	1.383	3.08	1- معرفتي وجبرتي العملية والعلمية في النواحي القانونية للبيع بالعربون تعتبر جيدة
54.34	1.277	2.35	2- قلة معرفتي ودراستي بأهمية العربون تمثل سبباً رئيسياً للعدول (الرجوع) عن التعاقد بشكل إرادي دون الرجوع للطرف الثاني
53.32	1.493	2.80	3- أعتقد أن استرجاع العربون مشروط وأجب علي البائع عند عدول المشتري بشكل إرادي بدون سبب ظاهر
57.28	1.306	2.28	4- عدول (الرجوع) المشتري عن المضي في إجراءات التعاقد ممكن في أي وقت بعد التعاقد
38.51	1.290	3.35	5- من الممكن للبائع الرجوع عن التعاقد وإرجاع قيمة العربون في أي وقت وبشكل إرادي
23.01	.985	4.28	6- يعتقد أن تحديد الضرر الناشئ من العدول (الرجوع) على كلا الطرفين مهم لتجنب أي مشاكل مستقبلية تنشأ عن التعاقد
37.45	.940	2.51	7- أعتقد أن دفع العربون يوفر حرية أكبر للبائع للتراجع عن إتمام الصفقة
29.42	1.162	3.95	8- دفع العربون عند التعاقد يعتبر بمثابة تأكيد لتنفيذ العقد
38.88	1.384	3.56	9- هناك قصور في القاعدة القانونية في القانون الليبي فيما يتعلق بالعدول (الرجوع) عن التعاقد بالعربون فيما يخص الطرفين
29.15	1.137	3.90	10- من المهم إدراج فقرة في القانون الليبي لتحديد آلية احتساب الضرر الناتج عن العدول عن التعاقد بالعربون من قبل الأطراف

29.34	1.065	3.63	11-من المهم إدراج نص أو مادة جديدة في القانون تشترط تحديد زمن محدد يحقق فيه لأي من الطرفين العدول (الرجوع)
43.55	.614	1.41	12-على البائع عند عدوله (رجوعه) عن التعاقد أن يرجع قيمة العربون ومثلها أيضا
27.32	1.109	4.06	13-على المشتري عند عدوله (رجوعه) عن التعاقد أن يخسر قيمة العربون المدفوع
54.16	1.224	2.26	14-دفع العربون عند التعاقد يعطي فرصة للتوصل من الالتزام نحو إتمام العقد
26.16	.866	3.31	15-من المهم إدراج الأدلة الشرعية والدينية الإسلامية في التعامل بالعربون في القانون الليبي
24.58	.998	4.06	16-من الضروري إعطاء سلطة أوسع للقضاء لتحديد حجم الضرر وتقدير قيمة التعويض الناتج من جراء العدول (الرجوع)
11.74	.372	3.17	الأبعاد القانونية لنظم البيع بالعربون

من خلال نتائج الجدول رقم (19-1) يتبين أن قيمة المتوسط الحسابي للأبعاد القانونية كأحد

الأبعاد المنظمة لعملية البيع بالعربون بحسب وجهة نظر عينة الدراسة من البائعين (التجار وأصحاب الأعمال والمستثمرين في السوق الليبية) بلغ (3.17)، حيث يدل على مستوى الإجابة (أوافق إلى حد ما) وفق مقياس ليكرت الخماسي وبانحراف معياري قدره (0.372)، كما أن معامل الاختلاف لا يشكل إلا نحو (11.74%) مما يشير إلى أن هناك تجانساً بنسبة (88.26%) بين إجابات أفراد عينة الدراسة من البائعين (التجار وأصحاب الأعمال والمستثمرين في السوق الليبية) على الأبعاد القانونية المنظمة لعملية البيع بالعربون.

كما يلاحظ أن أعلى متوسط حسابي للفقرات الواردة ضمن هذا المحور هو (4.28) عن العبارة

التي تشير إلى (أعتقد أن تحديد الضرر الناشئ عن العدول (الرجوع) على كلا الطرفين مهم لتجنب أي



مشاكل مستقبلية تنشأ من التعاقد)، في حين كان أقل متوسط حسابي عند العبارات التي تشير إلى (على البائع عند عدوله (رجوعه) عن التعاقد أن يرجع قيمة العربون ومثلها أيضاً) حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل منهما (1.41).

أما الجدول رقم (2-19) يبين توزيع عينة الدراسة من البائعين (التجار وأصحاب الأعمال والمستثمرين في السوق الليبية) بحسب مستويات موافقتهم على الأبعاد التي تنظم عملية البيع بالعربون والمتمثلة في الأبعاد القانونية طبقاً لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم، وذلك من خلال دمج استجابات عينة الدراسة لجميع الفقرات المعبرة عن هذا المحور.

جدول (2-19) يوزع عينة البائعين (التجار وأصحاب الأعمال والمستثمرين في السوق الليبية) بحسب مستويات موافقتهم على الأبعاد التي تنظم عملية البيع بالعربون والمتمثلة في الأبعاد القانونية

مستويات الموافقة	درجة القياس	العدد	%
لا أوافق بشدة	1.00 - 1.79	0	0.0
لا أوافق	1.80 - 2.59	0	0.0
أوافق إلى حد ما	2.60 - 3.39	350	83.3
أوافق	3.40 - 4.19	70	16.7
أوافق بشدة	4.20 - 5.00	0	0.0
المجموع		420	100.0

تشير بيانات الجدول رقم (2-19) إلى النتائج التالية:

1. أحد العينات من عينات الدراسة للبائعين (التجار وأصحاب الأعمال والمستثمرين في السوق الليبية) لا توافقون بشدة على الأبعاد التي تنظم عملية البيع بالعربون والمتمثلة في الأبعاد القانونية .

2. لا توجد عينة من عينات الدراسة للبائعين (التجار وأصحاب الأعمال والمستثمرين في السوق اللببية) لا توافق على الأبعاد التي تنظم عملية البيع بالعربون والمتمثلة في الأبعاد القانونية.
3. إن (83.3%) من عينة الدراسة للبائعين (التجار وأصحاب الأعمال والمستثمرين في السوق اللببية) يوافقون إلى حدٍ ما على الأبعاد التي تنظم عملية البيع بالعربون والمتمثلة في الأبعاد القانونية.
4. إن (16.7%) من عينة الدراسة للبائعين (التجار وأصحاب الأعمال والمستثمرين في السوق اللببية) يوافقون على الأبعاد التي تنظم عملية البيع بالعربون والمتمثلة في الأبعاد القانونية.
5. لا يوجد أحد من عينة الدراسة للبائعين (التجار وأصحاب الأعمال والمستثمرين في السوق اللببية) يوافق بشدة على الأبعاد التي تنظم عملية البيع بالعربون والمتمثلة في الأبعاد القانونية.

## 2- الأبعاد التطبيقية والاقتصادية لنظم البيع بالعربون:

جدول رقم (20-1) التوصيف الإحصائي للفقرات الخاصة بالأبعاد التطبيقية والاقتصادية لنظم البيع بالعربون

معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
35.41	1.349	3.81	1- حجم التعامل بنظام البيع بالعربون في ليبيا ضائع بشكل كبير
34.32	1.270	3.70	2- دفع العربون من قبل المشتري مهم ويؤدي في أغلب الأحيان إلى إنجاز البيع
23.17	.957	4.13	3- أعتقد أن الضرر في العدول (الرجوع) يلحق بشكل أكبر بالبائع
33.53	1.177	3.51	4- الاعتماد على نظام التعاقد بالعربون أثبت حسن أدائه في التعامل به في إبرام العقود
22.38	.884	3.95	5- أرى من الضروري احتساب نسبة الضرر عند استحقاق العربون من المشتري في حالة نكوله (رجوعه) عن إكمال تنفيذ العقد
38.51	1.059	2.75	6- أعتقد في حالة عدول (رجوع) المشتري عن التعاقد وحسب المدة المتفق عليها تكون قيمة العربون أقل من حجم الضرر على البائع أحيانا

30.31	1.167	3.85	7-أعتقد أنه من حق البائع في المطالبة بقيمة الضرر الناتج من عدول (رجوع) المشتري عن إكمال إجراءات التعاقد في حالة تجاوز الضرر المادي قيمة العربون المستلم عند التعاقد من المشتري
26.80	1.080	4.03	8-أعتقد أن حجم الضرر الناتج على البائع بسبب عدول المشتري عن إكمال إجراءات التعاقد إراديا يتم احتسابها ك مبلغ مضاف على قيمة العربون ووفق آلية محددة ومثبتة
24.05	.974	4.05	9-أعتقد أنه يجوز للبائع قانونا المطالبة بأكثر من قيمة العربون لجزر الضرر في حالة رجوع المشتري عن التعاقد
33.29	1.052	3.16	10-أعتقد أنه يجوز للمشتري قانونا المطالبة بأكثر من قيمة العربون ومثله بجزر الضرر في حالة رجوع البائع عن التعاقد
44.32	1.179	2.66	11-من الممكن للمشتري المتعاقد المطالبة باسترجاع قيمة العربون من البائع بحجة عدم وجود ضرر لحق بالبائع من جراء العدول
32.61	1.161	3.56	12-من الممكن للبائع ترجيع قيمة العربون فقط للمشتري دون مثله وذلك لعدم وجود ضرر
37.53	1.126	3.00	13-أعتقد أنه للمشتري المتعاقد المطالبة باسترجاع قيمة العربون بشكل جزئي من البائع عندما يكون الضرر أقل من قيمة العربون
24.14	1.014	4.20	14-أعتقد أنه للبائع ترجيع العربون وجزء من مثله عندما يكون الضرر لا يصل إلى قيمة العربون كاملة
36.20	1.285	3.55	15-وأوافق على أن يكون من الضروري هناك ضرر قد حصل لكي تخسر قيمة العربون المدفوع
32.16	1.264	3.93	16-أعتقد أن الفترة الزمنية التي يجب منحها فرصة لعملية إتمام التعاقد تمثل عامل أساسي في مدى تحديد قدر الضرر الناتج عن عدول أحد طرفي التعاقد
4.79	.173	3.61	الأبعاد التطبيقية والاقتصادية لنظم البيع بالعربون

من خلال نتائج الجدول رقم (20-1) يتبين أن قيمة المتوسط الحسابي للأبعاد التطبيقية

والاقتصادية كأحد الأبعاد المنظمة لعملية البيع بالعربون، بحسب وجهة نظر عينة الدراسة من البائعين (التجار

وأصحاب الأعمال والمستثمرين في السوق الليبية) بلغ (3.61) حيث يدل على مستوى الإجابة (أوافق) وفق مقياس ليكرت الخماسي وبانحراف معياري قدره (0.173)، كما أن معامل الاختلاف لا يشكل إلا نحو (4.79%) مما يشير إلى أن هناك تجانساً بنسبة (95.21%) بين إجابات أفراد عينة الدراسة ، وهذا يدل على أن عينة الدراسة من البائعين (التجار وأصحاب الأعمال والمستثمرين في السوق الليبية) يوافقون على الأبعاد التطبيقية والاقتصادية المنظمة لعملية البيع بالعربون.

كما يلاحظ أن أعلى متوسط حسابي للفقرات الواردة ضمن هذا المحور هو (4.20) عن العبارة التي تشير إلى (أعتقد أنه للبائع ترجيح العربون وجزء من مثله عندما يكون الضرر لا يصل إلى قيمة العربون كاملة)، في حين كان أقل متوسط حسابي عند العبارات التي تشير إلى (من الممكن للمشتري المتعاقد المطالبة باسترجاع قيمة العربون من البائع بحجة عدم وجود ضرر لحق بالبائع من جراء العدول) حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل منهما (2.66).

أما الجدول رقم (2-20) بين توزيع عينة الدراسة من البائعين (التجار وأصحاب الأعمال والمستثمرين في السوق الليبية) بحسب مستويات موافقتهم على الأبعاد التي تنظم عملية البيع بالعربون والمتمثلة في الأبعاد التطبيقية والاقتصادية طبقاً لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم، وذلك من خلال دمج استجابات عينة الدراسة لجميع الفقرات المعبرة عن هذا المحور.

جدول رقم (2-20) توزيع عينة البائعين (التجار وأصحاب الأعمال والمستثمرين في السوق الليبية) بحسب مستويات موافقتهم على الأبعاد التي تنظم عملية البيع بالعربون والمتمثلة في الأبعاد التطبيقية والاقتصادية

مستويات الموافقة	درجة القياس	العدد	%
لا أوافق بشدة	1.00 – 1.79	0	0.0
لا أوافق	1.80 – 2.59	0	0.0

13.3	56	3.39 – 2.60	أوافق إلى حد ما
86.7	364	4.19 – 3.40	أوافق
0.0	0	5.00 – 4.20	أوافق بشدة
100.0	420	المجموع	

تشير بيانات الجدول رقم (20-2) إلى النتائج التالية:

1. لا يوجد أحد من عينة الدراسة للبائعين (التجار وأصحاب الأعمال والمستثمرين في السوق الليبية) لا يوافق بشدة على الأبعاد التي تنظم عملية البيع بالعربون والمتمثلة في الأبعاد التطبيقية والاقتصادية.
  2. لا يوجد أحد من عينة الدراسة للبائعين (التجار وأصحاب الأعمال والمستثمرين في السوق الليبية) لا يوافق على الأبعاد التي تنظم عملية البيع بالعربون والمتمثلة في الأبعاد التطبيقية والاقتصادية.
  3. إن (13.3%) من عينة الدراسة للبائعين (التجار وأصحاب الأعمال والمستثمرين في السوق الليبية) يوافقون إلى حد ما على الأبعاد التي تنظم عملية البيع بالعربون والمتمثلة في الأبعاد التطبيقية والاقتصادية.
  4. إن (86.7%) من عينة الدراسة للبائعين (التجار وأصحاب الأعمال والمستثمرين في السوق الليبية) يوافقون على الأبعاد التي تنظم عملية البيع بالعربون والمتمثلة في الأبعاد التطبيقية والاقتصادية.
  5. لا يوجد أحد من عينة الدراسة للبائعين (التجار وأصحاب الأعمال والمستثمرين في السوق الليبية) يوافقون بشدة على الأبعاد التي تنظم عملية البيع بالعربون والمتمثلة في الأبعاد التطبيقية والاقتصادية.
- ثانياً: الأبعاد المنظمة لعملية البيع بالعربون بحسب وجهة نظر عينة الدراسة من المشترين (المستهلكين في السوق الليبية):

#### 1- الأبعاد القانونية لنظم البيع بالعربون:

جدول رقم (21-1) التوصيف الإحصائي للفقرات الخاصة بالأبعاد القانونية لنظم البيع بالعربون.

معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
43.09	1.017	2.36	1- معرفتي وعبرني العملية والعلمية في النواحي القانونية للبيع بالعربون تعتبر جيدة
47.52	1.283	2.70	2- قلة معرفتي ودرايتي بأهمية العربون تمثل سبباً رئيسياً للعدول (الرجوع) عن التعاقد بشكل إرادي دون الرجوع للطرف الثاني
23.64	.981	4.15	3- أعتقد أن استرجاع العربون شرط واجب على المشتري عند عدول البائع بشكل إرادي بدون سبب قاهر
53.78	1.280	2.38	4- عدول (رجوع) البائع عن المضي في إجراءات التعاقد ممكن وفي أي وقت بعد التعاقد
39.45	1.227	3.11	5- من الممكن للمشتري الرجوع عن التعاقد وإرجاع قيمة العربون في أي وقت وبشكل إرادي
30.16	.968	3.21	6- أعتقد أن تحديد الضرر الناتج من العدول (الرجوع) على كلا الطرفين مهم لتجنب أي مشاكل مستقبلية تنشأ من التعاقد
46.80	1.067	2.28	7- أعتقد أن دفع العربون يوفر حرية أكبر للبائع للتراجع عن إتمام الصفقة
32.77	1.196	3.65	8- دفع العربون عند التعاقد يعتبر بمثابة تأكيد لتنفيذ العقد
23.96	.757	3.16	9- هناك قصور في القاعدة القانونية في القانون الليبي فيما يتعلق بالعدول (الرجوع) عن التعاقد بالعربون فيما يخص الطرفين
29.80	1.216	4.08	10- من المهم إدراج فقرة في القانون الليبي لتحديد آلية احتساب الضرر الناتج عن العدول عن التعاقد بالعربون من قبل الأطراف
28.06	1.055	3.76	11- من المهم إدراج نص أو مادة جديدة في القانون تشترط تحديد زمن محدد يحقق فيه لأي الطرفين العدول (الرجوع)
36.39	1.259	3.46	12- على البائع عند عدوله (رجوعه) عن التعاقد يرجع قيمة العربون ومثلها أيضاً
59.95	1.145	1.91	13- على المشتري عند عدوله (رجوعه) عن التعاقد يخسر قيمة العربون المدفوع
57.84	1.336	2.31	14- دفع العربون عند التعاقد يعطي فرصة للتوصل من الالتزام نحو إتمام العقد

20.40	.859	4.21	15- من المهم إدراج الأدلة الشرعية والدينية الإسلامية في التعامل بالعربون في القانون الليبي
27.27	1.080	3.96	16- من الضروري إعطاء سلطة أوسع للقضاء لتحديد حجم الضرر وتقدير قيمة التعويض الناتج من جراء العدول (الرجوع)
4.76	.151	3.17	الأبعاد القانونية لتنظيم البيع بالعربون

من خلال نتائج الجدول رقم (21-1) يتبين أن قيمة المتوسط الحسابي للأبعاد القانونية كأحد الأبعاد المنظمة لعملية البيع بالعربون، بحسب وجهة نظر عينة الدراسة من المشتريين (المستهلكين في السوق الليبية) بلغ (3.17) حيث يدل على مستوى الإجابة (أوافق إلى حد ما) وفق مقياس ليكرت الخماسي وبانحراف معياري قدره (0.151) كما أن معامل الاختلاف لا يشكل إلا نحو (4.76%)، مما يشير إلى أن هناك تجانساً بنسبة (95.24%) بين إجابات أفراد عينة الدراسة، وهذا يدل على أن عينة الدراسة من المشتريين (المستهلكين في السوق الليبية) يوافقون إلى حد ما على الأبعاد القانونية المنظمة لعملية البيع بالعربون.

كما يلاحظ أن أعلى متوسط حسابي للقرارات الواردة ضمن هذا المحور هو (4.21) عن العبارة التي تشير إلى (من المهم إدراج الأدلة الشرعية والدينية الإسلامية في التعامل بالعربون في القانون الليبي)، في حين كان أقل متوسط حسابي عند العبارات التي تشير إلى (على المشتري عند عدوله (رجوعه) عن التعاقد أن يخسر قيمة العربون المدفوع) حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل منهما (1.91).

أما الجدول رقم (21-2) يبين توزيع عينة الدراسة من المشتريين (المستهلكين في السوق الليبية) بحسب مستويات موافقتهم على الأبعاد التي تنظم عملية البيع بالعربون والمتمثلة في الأبعاد القانونية طبقاً

لمقياس ليكرت الحماسي المستخدم، وذلك من خلال دمج استجابات عينة الدراسة لجميع الفقرات المعبرة

عن هذا المحور.

جدول (2-21) توزيع عينة المشتريين (المستهلكين في السوق الليبية) بحسب مستويات موافقتهم على الأبعاد التي تنظم عملية البيع بالعربون والمتمثلة في الأبعاد القانونية.

مستويات الموافقة	درجة القياس	العدد	%
لا أوافق بشدة	1.79 – 1.00	0	0.0
لا أوافق	2.59 – 1.80	0	0.0
أوافق إلى حد ما	3.39 – 2.60	392	93.3
أوافق	4.19 – 3.40	28	6.7
أوافق بشدة	5.00 – 4.20	0	0.0
المجموع		420	100.0

تشير بيانات الجدول رقم (2-21) إلى النتائج التالية:

1. لا يوجد أحد من عينة الدراسة للمشتريين (المستهلكين في السوق الليبية) لا يوافق بشدة على الأبعاد التي تنظم عملية البيع بالعربون والمتمثلة في الأبعاد القانونية.
2. لا يوجد أحد من عينة الدراسة للمشتريين (المستهلكين في السوق الليبية) لا يوافق على الأبعاد التي تنظم عملية البيع بالعربون والمتمثلة في الأبعاد القانونية.
3. إن (93.3%) من عينة الدراسة للمشتريين (المستهلكين في السوق الليبية) يوافقون إلى حد ما على الأبعاد التي تنظم عملية البيع بالعربون والمتمثلة في الأبعاد القانونية.
4. إن (6.7%) من عينة الدراسة للمشتريين (المستهلكين في السوق الليبية) يوافقون على الأبعاد التي تنظم عملية البيع بالعربون والمتمثلة في الأبعاد القانونية.



5. لا يوجد أحدٌ من عينة الدراسة للمشتريين (المستهلكين في السوق الليبية) يوافق بشدة على الأبعاد التي تنظم عملية البيع بالعربون والمتمثلة في الأبعاد القانونية.

## 2- الأبعاد التطبيقية والاقتصادية لتنظيم البيع بالعربون:

جدول رقم (22-1) الوصيف الإحصائي للفقرات الخاصة بالأبعاد التطبيقية والاقتصادية لتنظيم البيع بالعربون

معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
30.44	1.038	3.41	1- حجم التعامل بنظام البيع بالعربون في ليبيا شائع بشكل كبير
44.88	1.436	3.20	2- دفع العربون من قبل المشتري مهم ويؤدي في أغلب الأحيان إلى إنجاز البيع
29.30	1.040	3.55	3- أعتقد أن الضرر في العدول (الرجوع) يلحق بشكل أكبر بالمشتري
30.19	1.096	3.63	4- الاعتماد على نظام التعاقد بالعربون أثبت حسن أدائه في التعامل به في إبرام الصفقات
39.06	1.250	3.20	5- أرى من الضروري احتساب نسبة الضرر عند استحقاق العربون من المشتري في حالة نكوله (رجوعه) عن إكمال تنفيذ العقد
50.28	1.272	2.53	6- أعتقد في حالة عدول (رجوع) البائع عن التعاقد وحسب المادة المتفق عليها تكون قيمة العربون ومثلها المبرجة من البائع أقل من حجم الضرر على المشتري أحيانا
35.41	1.179	3.33	7- أعتقد أنه من حق البائع المطالبة بقيمة الضرر الناتج عن عدول (رجوع) المشتري عن إكمال إجراءات التعاقد في حالة تجاوز الضرر المادي قيمة العربون المستلم عند التعاقد من المشتري
28.42	1.094	3.85	8- أعتقد أن حجم الضرر الناتج على المشتري بسبب عدول البائع عن إكمال إجراءات التعاقد إراديا يتم احتسابها كمبلغ مضاف على قيمة العربون ووفق آلية محددة ومثبتة
28.05	1.038	3.70	9- أعتقد أنه يجوز للمشتري قانونا المطالبة بأكثر من قيمة العربون لجبر الضرر في حالة رجوع البائع عن التعاقد
34.95	1.136	3.25	10- أعتقد أنه يجوز للبائع قانونا المطالبة بأكثر من قيمة العربون ومثله لجبر الضرر في حالة رجوع المشتري عن التعاقد

29.55	1.123	3.80	11-من الممكن للمشتري المتعاقد المطالبة باسترجاع قيمة العربون من البائع بحجة عدم وجود ضرر لحق بالبائع من جراء العدول
37.09	1.298	3.50	12-من الممكن للبائع ترجيع قيمة العربون فقط للمشتري دون مثله وذلك لعدم وجود ضرر
26.65	.954	3.58	13-أعتقد أنه للمشتري المتعاقد المطالبة باسترجاع قيمة العربون بشكل جزئي من البائع عندما يكون الضرر أقل من قيمة العربون
43.40	1.163	2.68	14-أعتقد أنه للبائع ترجيع العربون وجزء من مثله عندما يكون الضرر لا يصل إلى قيمة العربون كاملة
34.26	1.175	3.43	15-أوافق على أن يكون من الضروري هناك ضرر قد حصل لكي تخسر قيمة العربون المادفوع
27.80	1.073	3.86	16-أعتقد أن الفترة الزمنية التي يجب منحها فرصة لعملية إتمام التعاقد تمثل عامل أساسي في تحديد مدى قدر الضرر الناتج عن عدول أحد طرفي التعاقد
8.94	.304	3.40	الأبعاد التطبيقية والاقتصادية لنظم البيع بالعربون

من خلال نتائج الجدول رقم (22-1) يتبين أن قيمة المتوسط الحسابي للأبعاد التطبيقية والاقتصادية كأحد الأبعاد المنظمة لعملية البيع بالعربون، بحسب وجهة نظر عينة الدراسة من المشتريين (المستهلكين في السوق الليبية) بلغ (3.40) حيث يدل على مستوى الإجابة (أوافق) وفق مقياس ليكرت الخماسي وبانحراف معياري قدره (0.304) كما أن معامل الاختلاف لا يشكل إلا نحو (8.94%)، مما يشير إلى أن هناك تجانساً بنسبة (91.06%) بين إجابات أفراد عينة الدراسة، وهذا يدل على أن عينة الدراسة من المشتريين (المستهلكين في السوق الليبية) يوافقون على الأبعاد التطبيقية والاقتصادية المنظمة لعملية البيع بالعربون.

كما يلاحظ أن أعلى متوسط حسابي للفقرات الواردة ضمن هذا المحور هو (3.86) عن العبارة التي تشير إلى (أعتقد أن الفترة الزمنية التي يجب منحها فرصة لعملية إتمام التعاقد تمثل عامل أساسي في تحديد مدى قدر الضرر الناتج عن عدول أحد طرفي التعاقد)، في حين كان أقل متوسط حسابي عند العبارات التي تشير إلى (أعتقد في حالة عدول (رجوع) البائع عن التعاقد وحسب المدة المتفق عليها تكون قيمة العربون ومثلها المسترجع من البائع أقل من حجم الضرر على المشتري أحياناً) حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل منهما (2.53).

أما الجدول رقم (2-22) يبين توزيع عينة الدراسة من المشتريين (المستهلكين في السوق اللبية) بحسب مستويات موافقتهم على الأبعاد التي تنظم عملية البيع بالعربون والمتمثلة في الأبعاد التطبيقية والاقتصادية طبقاً لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم، وذلك من خلال دمج استجابات عينة الدراسة لجميع الفقرات المعبرة عن هذا المحور.

جدول (2-22) توزيع عينة المشتريين (المستهلكين في السوق اللبية) بحسب مستويات موافقتهم على الأبعاد التي تنظم عملية البيع بالعربون والمتمثلة في الأبعاد التطبيقية والاقتصادية

مستويات الموافقة	درجة القياس	العدد	%
لا أوافق بشدة	1.79 – 1.00	0	0.0
لا أوافق	2.59 – 1.80	0	0.0
أوافق إلى حد ما	3.39 – 2.60	189	45
أوافق	4.19 – 3.40	231	55
أوافق بشدة	5.00 – 4.20	0	0.0
المجموع		420	100.0

تشير بيانات الجدول رقم (2-22) إلى النتائج التالية:

1. لا يوجد أحد من عينة الدراسة للمشتريين (المستهلكين في السوق الليبية) لا يوافق بشدة على الأبعاد التي تنظم عملية البيع بالعربون والمتمثلة في الأبعاد التطبيقية والاقتصادية.
2. لا يوجد أحد من عينة الدراسة للمشتريين (المستهلكين في السوق الليبية) لا يوافق على الأبعاد التي تنظم عملية البيع بالعربون والمتمثلة في الأبعاد التطبيقية والاقتصادية.
3. إن (45%) من عينة الدراسة للمشتريين (المستهلكين في السوق الليبية) يوافقون إلى حد ما على الأبعاد التي تنظم عملية البيع بالعربون والمتمثلة في الأبعاد التطبيقية والاقتصادية.
4. إن (55%) من عينة الدراسة للمشتريين (المستهلكين في السوق الليبية) يوافقون على الأبعاد التي تنظم عملية البيع بالعربون والمتمثلة في الأبعاد التطبيقية والاقتصادية.
5. لا يوجد أحد من عينة الدراسة للمشتريين (المستهلكين في السوق الليبية) يوافق بشدة على الأبعاد التي تنظم عملية البيع بالعربون والمتمثلة في الأبعاد التطبيقية والاقتصادية.

المطلب الثالث / تحليل متغيرين (اختبار فرضيات الدراسة):

### تحليل فرضيات الدراسة

من خلال الإطلاع على أدبيات موضوع الدراسة واستناداً إلى طبيعة المشكلة، ومن خلال استطلاع آراء العينة التي تم اختيارها من التجار وأصحاب الأعمال والمستثمرين في السوق الليبية والذين يمثلون البائعين، ومن المستهلكين في السوق الليبية والذين يمثلون المشترين، تم صياغة فرضيات الدراسة كما يلي:

#### الفرضية الأولى:

في حالة عدول "رجوع" البائع عن إكمال تنفيذ العقد يتحقق الضرر على المشتري من ضياع فرصة البيع وإتمام الصفقة.

#### الفرضية الثانية:

في حالة عدول "رجوع" المشتري عن إتمام العقد ودفع المبلغ المتبقي المثبت في العقد يتحقق الضرر على البائع من جراء تفويت فرصة البيع.

#### الفرضية الثالثة:

عدم وجود نص قانوني في المادة التشريعية الليبي لإحتساب قيمة الضرر الناتج عن العدول يؤدي إلى نزاعات يصعب حلها بين المتعاقدين وفق مبدأ الدفع بالعربون.

#### الفرضية الرابعة:

عدم تحديد مدة زمنية محددة للعدول عن التعاقد يؤدي إلى وقوع الضرر الناتج من العدول وحصول

خلافات قانونية بين المتعاقدين وفق مبدأ الدفع بالعربون.

### الفرضية الخامسة:

وجود علاقة بين تحقق الضرر واستحقاق قيمة العيوب عند العدول عن التعاقد من قبل أحد طرفي العقد.

### الفرضية السادسة:

لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في الأبعاد القانونية لنظام البيع بالعبون بحسب وجهة نظر البائعين والمشتريين.

### الفرضية السابعة:

لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في الأبعاد التطبيقية والاقتصادية لنظام البيع بالعبون بحسب وجهة نظر البائعين والمشتريين.

### اختبار الفرضية الأولى:

ولدراسة واختبار هذه الفرضية والتي تنص على (في حالة عدول "رجوع" البائع عن إكمال تنفيذ العقد يتحقق الضرر على المشتري من ضياع فرصة البيع وإتمام الصفقة)، فقد تم استخدام اختبار  $t$  للعينات الأحادية **One Sample Test** بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري فأظهرت نتيجة التحليل الجدولي التالي:

جدول (23) اختبار  $t$  بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري لمدى تحقق الضرر على المشتري من ضياع فرصة البيع وإتمام الصفقة ( $\mu=3$ )

مستوى المعنوية p-value	درجات الحرية Df	قيمة t	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتوسط النظري	حجم العينة
0.000	419	24.24	0.958	4.13	3	420

يتضح من نتائج الجدول رقم (23) أن المتوسط الحسابي لمدى تحقق الضرر على المشتري من ضياع

فرصة البيع وإتمام الصفقة في حالة عدول ورجوع البائع حسب وجهة نظر عينة الدراسة (4.13) وبانحراف

معيارى (0.958)، حيث كانت قيمة t المحسوبة تساوي (24.24) وهي معنوية ودالة إحصائياً وذلك

بدرجات حرية (419)، لأن قيمة مستوى المعنوية المشاهد  $P\text{-value} = 0.000$  وهي أصغر من

مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أنه يتحقق الضرر بالفعل على المشتري من ضياع فرصة البيع

وإتمام الصفقة في حالة عدول ورجوع البائع.

#### اختبار الفرضية الثانية:

ولدراسة واختبار هذه الفرضية والتي تنص على (في حالة عدول "رجوع" المشتري عن إتمام

العقد ودفع المبلغ المتبقي المثبت في العقد يتحقق الضرر على البائع من جراء تفويت فرصة البيع )،

فقد تم استخدام اختبار t للعينة الأحادية **One Sample Test** بين المتوسط الحسابي والمتوسط

النظري فأظهرت نتيجة التحليل الجدولي التالي:

جدول (24) اختبار t بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري لمدى تحقق الضرر على البائع من جراء تفويت فرصة البيع ( $\mu=3$ )

مستوى المعنوية p-value	درجات الحرية df	قيمة t	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتوسط النظري	حجم العينة
0.000	419	10.83	1.041	3.55	3	420

يتضح من نتائج الجدول رقم (24) أن المتوسط الحسابي لمدى تحقق الضرر على البائع من جراء تفويت فرصة البيع في حالة عدول ورجوع المشتري عن إتمام العقد ودفع المبلغ المتبقي المثبت في العقد حسب وجهة عينة الدراسة (3.55)، وانحراف معياري (1.041)، حيث كانت قيمة  $t$  المحسوبة تساوي (10.83) وهي معنوية ودالة إحصائياً وذلك بدرجات حرية (419)، لأن قيمة مستوى المعنوية المشاهد  $P\text{-value} = 0.000$  وهي أصغر من مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أنه يتحقق الضرر بالفعل على البائع من جراء تفويت فرصة البيع في حالة عدول ورجوع المشتري عن إتمام العقد ودفع المبلغ المتبقي المثبت في العقد.

#### اختبار الفرضية الثالثة:

ولدراسة واختبار هذه الفرضية والتي تنص على (عدم وجود نص قانوني في المادة التشريعية الليبي لاحتساب قيمة الضرر الناتج عن العدول يؤدي إلى نزاعات يصعب حلها بين المتعاقدين وفق مبدأ الدفع بالعربون)، فقد تم استخدام اختبار  $t$  للعينة الأحادية **One Sample Test** بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري فأظهرت نتيجة التحليل الجدولي التالي:

جدول (25) اختبار  $t$  بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري لدى وجود نزاعات يصعب حلها بين المتعاقدين لعدم وجود نص قانوني لاحتساب قيمة الضرر من العدول ( $\mu=3$ )

بجانب وجهة نظر	حجم العينة	المتوسط النظري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة $t$	درجات الحرية $df$	مستوى المعنوية $p\text{-value}$
البائع	420	3	3.90	1.137	16.22	419	0.000
المشتري	420	3	4.08	1.216	18.25	419	0.000



يتضح من نتائج الجدول رقم (25) ما يلي:

1. بالنسبة لعينة البائعين: وجد أن المتوسط الحسابي لمدى وجود نزاعات يصعب حلها بين المتعاقدين وفق مبدأ الدفع بالعربون نتيجة عدم وجود نص قانوني في المادة التشريعية الليبي لاحتساب قيمة الضرر من العدول حسب وجهة نظر عينة الدراسة من البائعين التجار وأصحاب الأعمال والمستثمرين في السوق الليبية (3.90) وبانحراف معياري (1.137)، حيث كانت قيمة  $t$  المحسوبة تساوي (16.22) وهي معنوية ودالة إحصائياً وذلك بدرجات حرية (419)، لأن قيمة مستوى المعنوية المشاهد  $P = 0.000$  وهي أصغر من مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن عدم وجود نص قانوني في المادة التشريعية الليبي لاحتساب قيمة الضرر الناتج عن العدول يؤدي ذلك بالفعل إلى نزاعات يصعب حلها بين المتعاقدين وفق مبدأ الدفع بالعربون.
2. بالنسبة لعينة المشتريين: وجد أن المتوسط الحسابي لمدى وجود نزاعات يصعب حلها بين المتعاقدين وفق مبدأ الدفع بالعربون نتيجة عدم وجود نص قانوني في المادة التشريعية الليبي لاحتساب قيمة الضرر من العدول حسب وجهة نظر عينة الدراسة من المشتريين المستهلكين في السوق الليبية (4.08) وبانحراف معياري (1.216)، حيث كانت قيمة  $t$  المحسوبة تساوي (18.25) وهي معنوية ودالة إحصائياً وذلك بدرجات حرية (419)، لأن قيمة مستوى المعنوية المشاهد  $P = 0.000$  وهي أصغر من مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن عدم وجود نص قانوني في المادة التشريعية الليبي لاحتساب قيمة الضرر الناتج عن العدول يؤدي ذلك بالفعل إلى نزاعات يصعب حلها بين المتعاقدين وفق مبدأ الدفع بالعربون.

### اختبار الفرضية الرابعة:

ولدراسة واختبار هذه الفرضية والتي تنص على (عدم تحديد مدة زمنية محددة للعدول عن التعاقد يؤدي إلى وقوع الضرر الناتج عن العدول وحصول خلافات قانونية بين المتعاقدين وفق مبدأ الدفع بالعربون)، فقد تم استخدام اختبار  $t$  للعينة الأحادية **One Sample Test** بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري فأظهرت نتيجة التحليل الجدول التالي.

جدول (26) اختبار  $t$  بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري لمدي حصول خلافات قانونية بين المتعاقدين لعدم تحديد مدة زمنية محددة للعدول عن التعاقد ( $\mu=3$ )

مستوى المعنوية p-value	درجات الحرية df	قيمة t	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتوسط النظري	حجم العينة	بحسب وجهة نظر
0.000	419	12.18	1.065	3.63	3	420	البائع
0.000	419	14.88	1.056	3.76	3	420	المشتري

يتضح من نتائج الجدول رقم (26) ما يلي:

1. بالنسبة لعينة البائعين: وجد أن المتوسط الحسابي لمدي حصول خلافات قانونية بين المتعاقدين وفق مبدأ الدفع بالعربون نتيجة وقوع الضرر الناتج عن العدول لعدم تحديد مدة زمنية محددة للعدول عن التعاقد حسب وجهة نظر عينة الدراسة من البائعين التجار وأصحاب الأعمال والمستثمرين في السوق الليبية (3.63) وانحراف معياري (1.065)، حيث كانت قيمة  $t$  المحسوبة تساوي (12.18) وهي معنوية ودالة إحصائياً وذلك بدرجات حرية (419)، لأن قيمة مستوى المعنوية المشاهد  $P = 0.000$  وهي أصغر من مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن عدم تحديد مدة زمنية محددة

للعدول عن التعاقد يؤدي بالفعل إلى وقوع الضرر الناتج من العدول وحصول خلافات قانونية بين المتعاقدين وفق مبدأ الدفع بالعربون.

2. بالنسبة لعينة المشتريين: وجد أن المتوسط الحسابي لمدى حصول خلافات قانونية بين المتعاقدين وفق مبدأ الدفع بالعربون نتيجة وقوع الضرر الناتج من العدول لعدم تحديد مدة زمنية محددة للعدول عن التعاقد حسب وجهة نظر عينة الدراسة من المشتريين المستهلكين في السوق الليبية (3.76) وبانحراف معياري (1.056)، حيث كانت قيمة  $t$  المحسوبة تساوى (14.88) وهي معنوية ودالة إحصائياً وذلك بدرجات حرية (419)، لأن قيمة مستوى المعنوية المشاهد  $P\text{-value} = 0.000$  وهي أصغر من مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$  مما يدل على أن عدم تحديد مدة زمنية محددة للعدول عن التعاقد يؤدي بالفعل إلى وقوع ضرر ناتج عن العدول وحصول خلافات قانونية بين المتعاقدين وفق مبدأ الدفع بالعربون.

#### اختبار الفرضية الخامسة:

ولدراسة واختبار هذه الفرضية والتي تنص على (وجود علاقة بين تحقق الضرر واستحقاق قيمة العربون عند العدول عن التعاقد من قبل أحد طرفي العقد)، فقد تم استخدام اختبار معامل ارتباط بيرسون فأظهرت نتيجة التحليل الجدول التالي:

جدول (27) معامل ارتباط بيرسون لمعرفة العلاقة بين تحقق الضرر واستحقاق قيمة العربون عند العدول عن التعاقد من قبل أحد طرفي العقد ( $n=420$ )

عينة المشتريين		عينة البائعين	
مستوى المعنوية	قيمة معامل	مستوى المعنوية	قيمة معامل
<b>p-value</b>	ارتباط بيرسون	<b>p-value</b>	ارتباط بيرسون
0.000	0.726	0.000	0.895

تشير نتائج الجدول رقم (27) والتي تظهر معاملات الارتباط لبيرسون بين تحقق الضرر واستحقاق

قيمة العيوب عند العدول عن التعاقد من قبل أحد طرفي العقد، حيث تبين من العلاقات الارتباطية الآتي:

1. بالنسبة لعينة البائعين: وجد أن قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.895) وهي معنوية ودالة إحصائياً عند

مستوى معنوية (0.05) لأن قيمة مستوى المعنوية المشاهد  $P\text{-value} = 0.000$  وهي أصغر من

مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على وجود علاقة طردية بين تحقق الضرر واستحقاق قيمة العيوب

عند العدول عن التعاقد من قبل أحد طرفي العقد، بمعنى أنه بوجود ضرر يكون واجب استحقاق قيمة

العيوب والعكس صحيح أي لا يحق استحقاق قيمة العيوب عند العدول في حالة عدم وجود ضرر، وذلك

بحسب وجهة نظر عينة الدراسة من البائعين التجار وأصحاب الأعمال والمستثمرين في السوق الليبية.

2. بالنسبة لعينة المشترين: وجد أن قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.726) وهي معنوية ودالة إحصائياً

عند مستوى معنوية (0.05) لأن قيمة مستوى المعنوية المشاهد  $P\text{-value} = 0.000$  وهي أصغر من

مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على وجود علاقة طردية بين تحقق الضرر واستحقاق قيمة العيوب

عند العدول عن التعاقد من قبل أحد طرفي العقد، بمعنى أنه بوجود ضرر يكون واجب استحقاق قيمة

العيوب والعكس صحيح أي لا يحق استحقاق قيمة العيوب عند العدول في حالة عدم وجود ضرر، وذلك

بحسب وجهة نظر عينة الدراسة من المشترين المستهلكين في السوق الليبية.

## اختبار الفرضية السادسة

ولدراسة واختبار هذه الفرضية والتي تنص على (لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في الأبعاد القانونية لنظام البيع بالعربون بحسب وجهة نظر البائعين والمشتريين)، فقد تم استخدام اختبار  $t$  للمجموعتين

المستقلتين **T-test** فأظهرت نتيجة التحليل الجدولي التالي:

جدول (28) اختبار ( $t$ ) لمعرفة الفروق في الأبعاد القانونية لنظام البيع بالعربون بحسب وجهة نظر البائعين والمشتريين

عينة الدراسة	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ( $t$ )	درجات الحرية $df$	مستوى المعنوية $p$ -value
البائعين	420	3.18	0.372	0.266	838	0.791
المشتريين	420	3.17	0.151			

يتضح من نتائج الجدول رقم (28) والتي تبين الفروق في الأبعاد القانونية لنظام البيع بالعربون

بحسب وجهة نظر البائعين والمشتريين عينة الدراسة، حيث وجد أن قيمة المتوسط الحسابي للأبعاد القانونية

كأحد الأبعاد المنظمة لعملية البيع بالعربون بحسب وجهة نظر عينة الدراسة من البائعين (التجار وأصحاب

الأعمال والمستثمرين في السوق الليبية) بلغ (3.18) وانحراف معياري (0.372)، بينما وجد أن قيمة

المتوسط الحسابي للأبعاد القانونية كأحد الأبعاد المنظمة لعملية البيع بالعربون بحسب وجهة نظر عينة الدراسة

من المشتريين (المستهلكين في السوق الليبية) بلغ (3.17) وانحراف معياري (0.151)، وأن قيمة  $t$

المحسوبة (0.266) وهي غير معنوية وليست دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، لأن قيمة مستوى

المعنوية المشاهد  $P$ -value = 0.791 وهي أكبر من مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على عدم

وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين كلٍ من البائعين والمشتريين في الأبعاد القانونية لنظام البيع بالعربون.

### اختبار الفرضية المماثلة:

ولدراسة واختبار هذه الفرضية والتي تنص على (لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في الأبعاد التطبيقية والاقتصادية لنظام البيع بالعربون بحسب وجهة نظر البائعين والمشتريين)، فقد تم استخدام اختبار  $t$  للمجموعتين المستقلتين **T-test** فأظهرت نتيجة التحليل الجدول التالي:

جدول (29) اختبار ( $t$ ) لمعرفة الفروق في الأبعاد التطبيقية والاقتصادية لنظام البيع بالعربون بحسب وجهة نظر البائعين والمشتريين

عينة الدراسة	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ( $t$ )	درجات الحرية $df$	مستوى المعنوية $p$ -value
البائعين	420	3.62	0.173	12.24	838	0.000
المشتريين	420	3.41	0.305			

يتضح من نتائج الجدول رقم (29) والتي تبين الفروق في الأبعاد التطبيقية والاقتصادية لنظام البيع

بالعربون بحسب وجهة نظر البائعين والمشتريين عينة الدراسة، حيث وجد أن قيمة المتوسط الحسابي للأبعاد التطبيقية والاقتصادية كأحد الأبعاد المنظمة لعملية البيع بالعربون بحسب وجهة نظر عينة الدراسة من البائعين (التجار وأصحاب الأعمال والمستثمرين في السوق الليبية) بلغ (3.62) والانحراف المعياري (0.173)،

بينما وجد أن قيمة المتوسط الحسابي للأبعاد التطبيقية والاقتصادية كأحد الأبعاد المنظمة لعملية البيع بالعربون بحسب وجهة نظر عينة الدراسة من المشتريين (المستهلكين في السوق الليبية) بلغ (3.41) والانحراف المعياري

(0.305)، وأن قيمة  $t$  المحسوبة (12.24) وهي معنوية ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، لأن

قيمة مستوى المعنوية المشاهد  $P\text{-value} = 0.000$  وهي أصغر من مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$ ، مما

يدل على وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين كلٍ من البائعين والمشتريين في الأبعاد التطبيقية والاقتصادية لنظام البيع بالعربون وذلك لصالح البائعين.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA  
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية  
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA